بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة دنقلا
مجلّة التّأصيل

ورش عمل مهارات البحث العلميّ
وإعـــداد الأوراق العـلميّة للنّشـر

الـورشة التاسعة عشرة:

حقـوق الملكـية الفكـريـــــة في البحوث العلمية بين العرف والقانون

تقديم الدكتور: جعفر محمد مصطفى أبو زيد

الأستاذ المشارك فى جغرافية السياحة جامعة الزعيم الأزهرى

عميد كلية السياحة والفنادق جامعة الزعيم الأزهرى سابقاً

عميد كلية السياحة والفنادق جامعة السودان العالمية سابقاً

الزّمان: السبت الموافق 6/يوليو/2024م الساعة الثامنة والنصف مساءاً

تمهيد

- تعد ملكية الأفكار من الدراسات المهمة والمختصة بملكية الفكرة والنص العلمى والقيم لذلك لا بدَّ من حمايتها، فهي لها دور في ضبط نوعية البحوث العلمية وتطور الإنتاج الفكرى والعلمى، ولها دور في تنمية العقول الإنسانية والإبداع والاختراع والتصاميم والشعارات والتميز والجودة وحق المؤلف والعلامات التجارية التى تمكن في عصر الإنتاج الفكري في مواعين ثابتة ومستودعات رقمية قادته على الاسترداد وحفظ الحقوق خاصة غير المنشورة والمتاحة في المجتمع العلمي.
- ونظراً لواقع الحال نجد أن معدل الحصول على براءات الاختراع في مكاتب الملكية الفكرية في المنطقة العربية لم تتجاوز 0.37٪ من طلبات الاختراع في العالم وهي إحصاءات لجنة الخبراء من المسؤولين عن الملكية الفكرية وجامعة الدول العربية وممثلون عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ويبلغ متوسط عدد الباحثين في المنطقة العربية ما يقارب 671 لكل مليون شخص وهو أقل من المتوسط العالمي والبالغ 1163 لكل مليون شخص، ويتراوح الانفاق العالمي على البحوث العلمية ما بين 0.04٪ و 0.07٪ في الدول العربية من إجمالي الناتج المحلي، بينما المتوسط العالمي يبلغ 1.68٪.

تمهيد

- ونجد أن الحماية التي تمثلها الملكية الفكرية تساعد في الحفاظ على الهوية العلمية والثقافة والفكر والمعرفة من التقليد والتكرار وتعد أمريكا اللاتينية النموذج العالمي لطلبات الإختراع، ومع إنتشار الجامعات في المنطقة العربية والسودان على جه الإختصاص وتتعدد التخصصات والباحثين وانتشار الوسائل المساعدة وسهولة الحصول على المعلومات التي تساعد في ربح الوقت والجهد والزمن في العملية البحثية، ولكن سهولة الحصول على المعلومات قلل من النحت الفكري والعلمي وكثر الإستلال والإقتباس مما أدى إلى السيولة والميوعة في البحوث العلمية وتدني جودتها مما جعل الجامعات في المراتب الدنيا في التصنيف العالمي ومدرجات التميز الجامعي.
- وعلق أحد الكتاب (محمد الأحمر) عام 2009م على موضوع ثقافة المعلومات وتشريعاتها وحفظ الحقوق بقوله: ليس كل ما ينشر رصين أو أصيل لا بد من متابعة المشرفين لتحديد قنوات ومواقع المصادر الرصينة والمكتبات وتخصيص موازنة لتدفق المعلومات من مصادرها العالمية من خلال الكتب المنهجية وقاعدة البيانات والأصل في المعلومات مابين المشرف والطالب.

تعريف الملكية الفكرية

- تعرف الملكية عند عدة باحثين (أنها الحقوق التي ترد على كل عمل إبداعي مبتكر أنتجه العقل البشري في حقول الآداب والفنون والعلوم والصناعة والتجارة والتقانة وغيرها وهي حقوق استئثار لمالكها قبل غيره مدة من الزمن لقاء الجهد الإبداعي والمبتكر مما مكنه من التوصل إلى الحق).
- ويحسب الأقسام المتعارف عليها للحقوق الفكرية بتنوع التخصصات مثل حق الملكية الصناعية والتجارية والأدبية والفكرية والمستلات التي يسمح بها من حفظ حقوق النشر والطباعة، ولكن فتح البوابة الإلكترونية والعالم الإفتراضي ومجتمع الإنترنت ورقمنة العلم والمعرفة أدت إلى فتح المواعين العلمية بحيث لا توجد خصوصية دونما لقاءات مباشرة ويصعب التحكم فيه وضبطه لقوانين وتشريعات فكرية وعرفية.

موجهات الملكية الفكرية

- وأصبح المجتمع الرقمي فرصة للاحتيال والسرقة والتلوث الفكري والعلمي والقرصنة والأفكار الهدامة والقيم السالبة والنشر الموجه، وهنا يحتاج الباحث إلى عدة عناصر :
- وعي الباحث بالتعامل مع الإنترنت والإيمان بأهدافه واستخدامه.
- وعي المشرف ما بين التوجيه والمنع لخدمة البحث العلمي.
- الاهتمام بطرق الاستلال والاقتباس وتوثيق المعلومات وثبيتها.
- الرقابة والإشراف العلمي من المؤسسات العلمية والمعرفية.
- نشر الثقافة الرقمية والمنتديات العلمية.
- إبراز مناهج الثقافة في التعليم المدرسي.
- تسجيل ونشر البحوث العلمية.
- إقامة المستودعات الرقمية الوطنية وربطها بالمصادر العالمية.
- تمويل البحوث العلمية الموجهة.
- تحديد أولويات البحوث العلمية المطابقة لحاجة المجتمعات.

تجربة المعهد المصري للملكية

ولقد علق المعهد القومي للبحوث الفلكية الجيوفيزيائة المصري حول سياسة الملكية الفكرية بالآتي:

1. لجنة الملكية الفكرية: هي لجنة استشارية تم تشكيلها من قبل رئيس المعهد لفترة مؤقتة لتقديم المشورة التوصيات اللازمة لوضع لائحة تفصيلية لسياسة الملكية الفكرية.
2. حقوق النشر والتأليف: تعني الأعمال الأدبية والعلمية والفنية بما فيها المنشورات الاكاديمية والكتب العلمية والمقالات والمحاضرات الأفلام الوثائقية والعروض وغيرها من المواد باستثناء البرمجيات المؤهلة للحماية بموجب قانون حق النشر والتأليف.
3. الملكية الفكرية: تعني الاختراعا ت والتقنية والتطور والتحسين والمواد والمركبات والعمليات وجمع النتائج البحثية الأخرى وخصائص البحوث العلمية الملموسة بما فيها البرمجيات وغيرها من الأعمال محفوظة الحقوق.
4. حقوق الملكية الفكرية: تعني ملكية الملكية الفكرية الحقوق المرتبطة بها بما فيها براءات الاختراع والحقوق في طرق المنفعة والخبرات العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والمعارف والأسرار التجارية وجميع حقوق الملكي الفكرية أو الصناعية بالإضافة إلى حقوق النشر والتأليف سواء مسجلة أم غير مسجلة كما نجد الطلبات أو الخقوق في تقديم الطلبات للحصول على الحقوق على كافة ملحقاتها وتجديداتها .

تجربة المعهد المصري للملكية

5. الباحث: أي شخص معين من قبل إدارة المؤسسة أو مرتبط بتعاقد ومشارك بصفة أساسية في النشاط البحثي الذي يؤدي إلى الإبداع والملكية الفكرية.
6. البحث: يقصد به أي عملية بحثية يقوم بها أعضاء هيئة البحوث ومعاونيهم يتم نشرها قبولها للنشر سواء تم تطبيقه أم لا .
7. المؤلف والمخترع : هو الشخص القادر على وضع تصور معين لملكية فكرية إختراع ما وتحويله إلى تطبيق ما .
8. الإختراع: هي الفكرة الجديدة التي يمكن تطبيقها عملياً لحل مشكلة فكرية في المجال التقني طبقاً للشروط المتعارف عليها محلياً وعالمياً .
9. براءة الاختراع: هي السند الرسمي الممنوح للمخترع الذي يفيد بأحقية في حماية اختراعه ومنح الآخرين من استغلال هذا الاختراع.
10. إتفاقية البحث: يشار إليها بإتفاقية الخدمات البحثية أو إتفاقية الأبحاث التعاونية والتطورية وإتفاقية نقل المواد والخصوصية وإتفاقية استشارية أو أي نوع من الاتفاقيات المتعلقة بالأبحاث المطبقة من قبل الباحثين أو معينة ملكية فكرية.
11. البيانات السرية أو المحظورة:هي البيانات غير المتاحة في الإطار العام وذلك لسبب إتفاقيات أو مذكرات تفاهم من قبل إدارة المؤسسة مع أطراف أخرى.
12. الباحثين الزائرين: هم الأفراد المتعاونين مع المؤسسة من غير أن يكونوا موظفين أو طلاب ويتضمن ذلك الأكاديميين الزوار والأفراد المعينين فخرياً ضمن طاقم المؤسسة.

تجربة المعهد المصري للملكية

- المكتب الإستشاري: يشار بذلك إلى المكتب الذي تأسس قديماً بغرض الاستشارات العلمية التي تقوم بها المؤسسة.
- وتضمن ذلك الحفاظ على الملكية الفكرية وتسويق الأفكار المنتجة وتحدد العوامل المالية وتسوية المنازعات العلمية وتحدد كيفية التعامل مع البيانات ومشاورة اللجنة الاستشارية عبر التنفيذ والتطبيق وتداول البيانات والمنشورات والمؤلفات واستثمار التعاقدات وبنودها وعقود البحوث العلمية وتمويلها وشروطها والعلاقات البحثية والقواعد القانونية المرتبطة بها بالإضافة لسياسات البحث العلمي الخاصة والعامة.
- في التجربة الأردنية عبر د.غازي الخضيرى هو البحث عن تطوير الملكية الفكرية نجد الآتى: ينفق العالم العربي 1.1 مليار دولاراً من أصل 522.2 مليار دولاراً للبحث العلمي للعام الواحد، تساهم نفقات على البحث العلي بينما تصل هذه النسبة في العالم العربي إلى 12٪ فقط بينما تنفق الولايات المتحدة 170 مليار دولاراً سنوياً في الأبحاث العلمية وأثبتت التجربة الأمريكية أن كل دولار ينفق في البحوث يقارب 160 دولاراً في الحقول الصناعية ونجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في العالم كالآتي:

نسبة الانفاق على البحث العلمي

الدولة	النسبة سنوياً
اليابان	3.06
فنلندا	2.9
أمريكا	2.79
كوريا الجنوبية	2.52
ألمانيا	2.29
فرنسا	2.18
آيسلندا	2.01
الدنمارك	1.92
بريطانيا	1.83
كندا	1.64

سياسات الملكية

1. تطوير أداء البحث العلمي.
2. نشر وتسويق حقوق الملكية.
3. تسهيل إنتقال التقنية والعلم والمعرفة.
4. تحفيز الباحثين والمبدعين وتنفيذ الأفكار.
5. التأسيس للإجراءات وأسس تسجيل وبيع وتوزيع حقوق الملكية الفكرية وحماية الحقوق العامة والخاصة.

الأهداف المتوخاة من سياسات الملكية الفكرية:

1. خلق البيئة المنتجة للإبداع والاختراع والتفكير.
2. حماية الحقوق والأعمال الإبداعية الناتجة عن البحوث.
3. توفير إطار مؤسسي يشمل الإجراءات القانونية والتعليمات.

سياسات الملكية

4. وضع نظام يدعم البنية التحتية للمؤسسات العلمية.
5. زياده العائدات المادية وغير المادية للجهد العلمي.
6. تشجيع إقبال المؤهلين علمياً وفنياً على نطاق البحث العلمي.
7. تنمية العلاقة بين المؤسسات العلمية والقطاع الإنتاجي.
8. الدخول في مشاريع بحثية مشتركه بين المؤسسات في الداخل الخارج.

قوانين الملكية الفكرية

- توجد عدة قوانين مرتبطة بالملكية الفكرية مثل قانون حقوق الطبع وقانون العلامة التجارية وقانون براءة الاختراع وقانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية وقانون الأسرار التجارية وقانون المنافسة غير الشرعية وقانون حماية حق المؤلف وقانون المصنفات الفنية والأدبية.
- يولد البحث العلمي مخزون من المعرفة والمعلومات ويرفد بها القطاعات العامة والخاصة ويعزز التنافسية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، إلا أن البحوث العلمية في الدول النامية والوطن العربي والسودان على وجه الاختصاص ليس بالمستوى المأمول في توفير حقوق الملكية الفكرية لحماية الإنتاج بالمؤسسات البحثية والباحثين لكي تحفزهم على زياده إنتاجهم العلمي وزيادة عوائدهم، مما ينعكس إيجابياً على الأفراد والمؤسسات بشكل خاص وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام.

المقتـــرحات :

1. وضع استراتيجية متكاملة لحوق الملكية الفكرية تتعامل مع المستقبل المعاصر.
2. وضع معايير لتقييم الضرر الناتج عن التعدي على حقوق الملكية.
3. تصميم استراتيجية وطنية للملكية الفكرية الرقمية.
4. إيجاد السبل الكفيلة لتطوير المؤسسات المرتبطة بحقوق الملكيه الفكرية.
5. تأسيس مراكز تحكيم تخص بفض منازعات الملكية الفكرية.
6. دعم مؤسسات الحماية للملكية الفكرية الوطنية لتنافس مثيلاتها الأجنبية.

- وفي جامعة حلوان المصرية تصدر المجلة العلمية للملكية الفكرية وإداره الإبتكار في العام 2021م .

معايير الجودة في الملكية

- Helwan University _ Egypt The national institute of intellectual property .
- وبحث بعنوان (معايير لتطبيق حقوق الملكية الفكرية وطرق حمايتها بمعايير جودة التعليم الفني قبل الجامعي في مصر) د . دعاء ابراهيم عبدالعزيز نافع.
- وتلخص إلى الضرورة إجراء تعديل على نظم ومعايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم في المنظومة الجديدة، ولا بد من وجود تمثيل للقطاع الخاص والعام داخل المنظومة والاهتمام بالملكية الفكرية، ولا بد من القيام بحملات التوعية والاهتمام بالملكية الفكرية وحقوقها وعمل ندوات عن طريق المعهد القومي للملكية الفكرية، بالإضافة إلى تكوين وتضمين كوادر مؤهلة متخصصة فيه من أجل التشريع في أمر الحقوق والملكية.
- وتعد حقوق الملكية الفكرية من العناصر المهمة في تقدير المكانة المادية والمعنوية للدول والشركات الأفراد، فهي لم تعد حمايتها تهدف إلى تشجيع الإبداع وإثراء العلوم فحسب بل هي رافعة من دوافع العلم والتنمية.
- ونلاحظ إنتهاكات الملكية الفكرية بسبب الأضرار العامة التى تؤدي لنتائج وخيمة وتؤثر على أصحاب الملكية الفكرية وتؤدي إلى ضعف المردود المادي والمعنوي للإبداع العلمي والفكري دون عوائد مالية وأن الإنتاج العلمي المبدع يحتاج إلى التمويل من جهات راعية لظهور منافسة غير قانونية يطبقها المقلدون في مهاجمة حقوق الملكية الفكرية.
- ونجد أن البناء الحديث الذى يمثل الشراكة بين التعليم والصناعة يؤكد إلى الوعي بأهمية الملكية الفكرية.

إتفاقيات الملكية الفكرية

- المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) :
- WIPO
- The world Intellectual Property Organization
- معظم الدول العربية التى كانت مشاركة في المؤلف العثماني الذي صدر عام 1906م ولها عضوية في أهم ثلاثة إتفاقيات لحماية الملكية الفكرية :

1. إتفاقية باريس للملكية الصناعية عام 1883م.
2. اتفاقية بيرن للملكية الأدبية عام 1886م عدلت بتاريخ 1979م وهي إحدى الوكالات الستة عشر المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة مقرها سويسرا ولديها 23 معاهدة دولة معنية بمختلف جوانب الملكية الفكرية وتضم 181 دولة واعتمد المؤتمر الدبلوماسي 1996م بعد التعديلات في حق المؤلف لتواكب اللتطور العالمي خاصة في مجال الحاسب الآلي •

الملكية الفكرية وحقوق النشر

1. يؤكد المؤلفون أن الورقة العلمية المقدمة هي ملكية فكرية خاصة بهم ولم يتم نقل حقوق الطبع والنشر إلى الآخرين.
2. يعلن المؤلفون أن الورقة العلمية لا تحتوي على أي إنتحال أو تلفيق أو تزوير أو استشهادات تم التلاعب بها وأن الورقة العلمية تخدم سياسة التأليف في المجلة العلمية للجامعة .
3. يؤكد المؤلفون أن أي جدول أو شكل ملكية فكرية للمؤلف ويحتفظ بها المؤلف وحقوق نشرها وطبعها فقد تم الحصول على إذن من أصحاب حقوق الطبع والنشر لإعادة إنتاجها .
4. تظل جميع المخطوطات والمراجعات والجداول والأشكال ملكية فكرية للمؤلف بحقوق الطبع والنشر كاملة لعملهم.
5. يحتفظ المؤلف بحقوق تعديل أو إعادة مشاركة أي نسخة من أعمالهم.
6. يلتزم المؤلف بالحفاظ على سرية جميع الإتصالات أو التعليقات أو التقارير بين المؤلفين والمراجعين أو المحررين

غايات الملكية الفكرية

حقـوق النشـــر

- تعمل مجلة الجامعة على إتاحة الأوراق العلمية للجمهور مجاناً وبما يسمح بالقراءة والتنزيل والنسخ والتوزيع دون قيود مع مراعاة أخلاقيات البحث العلمي وبذلك تتحمل الجامعة تبعات ذلك من مسؤولية كاملة في تغطية نفقات النشر المرتبطة بالمجلة بما في ذلك رسوم المقالات التي يتحملها المؤلفون عادة (مجلة جامعة أم القرى لعلم اللغات وآدابها) .

التحكيم في المنظمة العالمية للملكية الفكرية – الويبو :

- إن التحكيم يهدف لتسوية المنازعات الناشئة عن مختلف جوانب الملكية الفكرية في إطار المنظمة وذلك من خلال تسليط الضوء على المركز التحكيمي بإعتباره أحد الوسائل لتسوية النزاعات الفكرية الناشئة عن مركز التحكيم التابعة لإتفاقية الويبو ونظراً لطبيعته الخاصة وأثرها على الدول في العالم لا بد من إبراز لجانب العملي للتحكيم من خلال الحديث عن الإجراءات المتبعة.

حقوق الملكية الفكرية في السودان

- إنضم السودان إلى المنظمة العالمية للملكية الويبو في العام 1974م وهناك تشريعات ومؤسسات وهيئات وطنية تهتم بقوانين الملكية الفكرية وحفظ الحقوق لتنيظم العمل، وهناك كذلك آليات لحماية الملكية مثل النيابة التجارية ومحكمة الخرطوم للملكية الفكرية كأول محكمة في الوطن العربي وإفريقيا تختص بقضايا الملكية من أجل بناء الثقافة المؤسسية حول الملكية وحماية الفكر والموهبة والإبداع والأبحاث العلمي صونها ومن التعدي والنهب العلمي، لذلك لا بد من تثقيف الباحثين والدارسين والمؤلفين والطلاب حول الحقوق الفكرية، وأصدر قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة عام 1996م من أجل المحافظة على الحقوق العامة والخاصة حسب العرف والقانون الذي ينسجم مع البيئة المحلية ومجاراة الواقع العالمي لمعالجة المعضلات الفنية والفكرية والعلمية وتسويق الإنتاج الفكري والعلمي في السودان.
- وقدمت محاولات عديدة في تطوير فكر الملكية من خلال جهود المؤسسات والجامعات والوزارات والهيئات ذات الصلة بالموصفات والمقاييس والجودة، وقدم الدكتور جلال الدين بانقا عام 2009م عمل فكري متميز في مجال الإطار القانوني للملكية الفكرية وكذلك المركز السوداني لدراسات الملكية الفكرية وأصدرت وزارة العدل عام 2001م قراراً بفصل إدارة التسجيلات التجارية لإدارتين إدارة الملكية الفكرية وإدارة التسجيلات التجارية برئاسة المسجل العام للملكية الفكرية وتختص الإدارة بالإشراف على السجلات المحلية والدولية وتنفيذ المعاهدات الدولية والإقليمية عن طريق أقسام ثلاثة هي: (براءة الإختراع- العلامات التجارية- النماذج الصناعية) وفي 20يونيو2024م الحالي عقدت إتفاقية مع منظمة الويبو لإنشاء نظام رقمي للملكية الصناعية من أجل حماية السلع الوطنية وتعزيز القدرة التنافسية وبناء قدرات المؤسسات المعنية بالملكية الفكرية بما فيها الجامعات ومراكز البحوث في الوضع الراهن ودوره في تدمير البنية التحتية للإبتكار والإبداع الوطني من أجل إعادة بناء القطاع المهم للتنمية والازدهار في مرحلة الإعمار ما بعد الحرب في السودان.

معوقات الملكية الفكرية

1. ضعف المعلومات المتاحة للبحث العلمي .
2. قلة برنامج التدريب حول الملكية الفكرية .
3. ندرة التمويل للبحوث في المؤسسات العلمية.
4. صعوبة التنسيق بين المؤسسات الجامعية.
5. عدم الالتزام بالعقود المرتبطة بالملكية الفكرية.
6. صعف المستودعات الرقمية الوطنية للمعلومات البحثية.
7. عدم وجود تصاميم بحثية موجهة.
8. صعوبة التحكم في الفضاء الإلكتروني الافتراضي .

معوقات الملكية الفكرية

10. ضعف الوعي الإداري والمؤسسي بالجامعات .
11. تعدد مهددات القرصنة المرتبطة بالبحوث العلمية.
12. قلة البناء التقني والعلمي بمؤسسات البحوث العلمي.
13. ضعف السياسات واللوائح المرتبطة بالبحوث العلمية.
14. تعدد الإجراءات وتعقيدها في خطوات إجازة البحوث.

خاتمة الملكية الفكرية

- تعد الملكية الفكرية من العناصر المهمة في ترقية البحوث العلمية والمجتمعات من خلال حفظ الحقوق لأنها ذات قيمة عالية حمايتها من التعدي، وهي من المعتادة التى تنتج وتستهلك وتعدد بعائد اقتصادي مميز خاص بعد ظهور مجتمع التميز العالمي والاحتكاك والأفكار والتقنية والسلع والموارد بغرض حصرها تسجيلها كعلامة تجارية ذات قيمة تسويقية تجارية وتواكب التنافسية العالمية، وكذلك تحصنها من التعدي والقرصنة وعروض بيع المعلومات والأسرار والبحوث والدرجات العلمية والشهادات وخام السلع والبضائع بغرض تدويرها وتصنعها وبيعها إلى منتجاتهم أنفسهم (الإنتاج المحلى السوداني نموذج) وهكذا لا بد من الحذر من فرط تداول المواد والانتاج والنظم في عالم الميديا الحالي من أجل صيانة ما نملك ومن أجل مستقبلنا وحاضرنا الذي يردح في الفقر والتردي والجهل وسوء الحال في السودان.
- وإن أردنا أن نقتص من أفكارنا دراسة الحالة السودانية في معالجة المعضلات من خلال استدعاء الكفاءات والخبرات المجردة للبحث العلمي لوجدنا العلاج الكافي لأدوات العصر المحدقة التي تعصف ببلادنا في كل المجالات التنموية والقطاعات الإنتاجية الاقتصادية والقضايا الاستراتيجية المهددة لاستقرار وأمن البلاد وتركها لغثاء السيل الذي يذهب بها إلى الأمر المحتوم.

وإلى جامعة دنقلا وأسرة مجلة التأصيل كل الشكر والتقدير والإحترام

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل